

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم إقتصادية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص : مالية وبنوك

من إعداد الطالب : شريف كاولة

بعنوان:

معايير تقييم المشاريع الإستثمارية

في البنوك التجارية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

وكالة ورقلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2013/06/17

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتورة / زبيدة محسن (أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الأستاذة/ ليلي مقدم..... (أستاذ مساعد - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رفة ومقررة
الأستاذ / (أستاذ مساعد - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)

السنة الجامعية: 2013/2012

كلمة شكر وتقدير

ما أجمل أن يقدم الإنسان جميلا لمن يحب والأجمل أن يقدم أجمل ما يملك ولذا نهدي هذا العمل ونتوجه بالشكر أولا إلى من لو كانت كلماتنا بحارا من الشكر لما أدت حقها تجاه نعمه التي لا تنتهي إلى الله الواحد الأحد على ما تفضل به علينا من إتمام لهذا العمل إلى نور البشرية الهادي القائل اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد وعملا بقول رسول الله من لم يشكر الناس لم يشكر الله نقدم شكرنا الجزيل إلى من قال بحقهم الشاعر قم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا إلى

أستاذتي الفاضلة: ليلي مقدم.

كما لا أنسى أستاذتنا الأفاضل الذين سهروا على تكويننا وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل:

إلياس بن ساسي.

كما لا أنسى أيضا جميع مسؤولي وعمال البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة وأخص بالذكر مدير

الوكالة:

طلوح.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية، ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الإجابة على إشكالية البحث المتمثلة ما مدى نجاح عملية تقييم المشروعات الاستثمارية في ترشيد قرار المستثمر ولمعالجة هذه المشكلة قمنا بإجراء دراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري معتمدين على إجراء مقابلة مع مدير الوكالة ومسؤول مصلحة القروض، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن عملية تقييم المشاريع الاستثمارية تحظى بالاهتمام المتزايد إذ أن المؤسسات الحكومية تشترط إرفاق دراسة جدوى لكل مشروع جديد وأن الهدف الرئيسي للبنوك هو خدمة الاقتصاد الوطني وكذا ضمان استمرارية المنشآت الاقتصادية وذلك من خلال سياسة إقراضية فعالة وأن القوائم المالية الختامية الحقيقية ضرورية في عملية التقييم بحيث تساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الأرباح والخسائر المحققة وهذا لمساهمتها في عملية اتخاذ القرار الاستثماري من عدمه.

الكلمات المفتاحية:


- الأداء، المشاريع، الاستثمار، البنوك، تقييم المشاريع.

Summary:

This study aims to address the issue of criteria for evaluating investment projects in commercial banks, and through this study, we tried to answer the problem of search of what the success of the process of evaluation of investment projects in rationalizing the investor's decision To address this problem, we conducted a field study in the National Bank of Algeria, relying on an interview with the Director of the Agence and the official interest loans, have been reached through this study that the process of evaluation of investment projects receive increasing attention as the government institutions require attachments feasibility study for each new project and that the main goal of the banks is to serve the national economy as well as to ensure the continuity of economic establishments through effective lending policy and the real final financial statements are essential in the evaluation process so that helps to diagnose the financial situation of the institution through the unrealized gains and losses and this contribution to the investment decision-making process or not.

Key words:

- Performance, Projects, Investment, Banks, Evaluation of projects.



**قائمة
المحتويات**

قائمة المحتويات:


الصفحة	العنوان
III	الإهداء
IV	شكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الملاحق
XII	قائمة الاختصارات والرموز
أ	مقدمة
01	<u>الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة</u>
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار النظري
12	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
15	خلاصة الفصل
16	<u>الفصل الثاني: الدراسة الميدانية</u>
17	تمهيد
18	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
20	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
32	خلاصة الفصل
34	خاتمة
37	قائمة المراجع
39	الملاحق
50	الفهرس



قائمة
الجدول

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	الميزانية المالية لمؤسسة راجس لسنة 2010	الجدول رقم 01
22	الميزانية المالية لمؤسسة راجس لسنة 2011	الجدول رقم 02
22	تحليل النسب المالية لسنة 2010	الجدول رقم 03
23	تحليل النسب المالية لسنة 2011	الجدول رقم 04
23	تكاليف المشروع	الجدول رقم 05
24	رقم الأعمال المتوقع	الجدول رقم 06
24	الهيكل التمويلي للمشروع	الجدول 07
25	الأصول	الجدول 08
25	الخصوم	الجدول 09
26	جدول حسابات النتائج التقديري	الجدول 10
27	التدفقات النقدية	الجدول 11



قائمة
الملاحق

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
40	الميزانية المالية لمؤسسة راجس لسنة 2010	الملحق رقم 01
42	جدول حسابات النتائج لسنة 2010	الملحق رقم 02
44	الميزانية المالية لمؤسسة راجس لسنة 2011	الملحق رقم 03
46	جدول حسابات النتائج لسنة 2011	الملحق رقم 04
48	الميزانية التقديرية لخمس سنوات	الملحق رقم 05
49	جدول حسابات النتائج التقديرية لخمس سنوات	الملحق رقم 06



**قائمة
الاختصارات
والرموز**

قائمة الاختصارات والرموز:

الدالة	الإختصار / الرمز
مدة الاسترجاع	Dr
معدل العائد المحاسبي	TRC
صافي القيمة الحالية	VAN
مؤشر الربحية	IP
معدل العائد الداخلي	TRI

مقدمة

مقدمة

تعد البنوك من المنشآت المالية الحيوية ضمن إطار الاقتصاد القومي حيث تلعب دورا أساسيا و استراتيجيا في تنفيذ أهداف و مكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية و النقدية ، و عليه فإنها تساهم بشكل جوهري في تصعيد و تآثر التنمية الاجتماعية و الاقتصادية من خلال تقديم التمويلات اللازمة.

و إن الحاجة إلى التمويل تقتضي توفير الأموال الضرورية و اللازمة لإقامة مشروع استثماري ما سواء كان خاصا أو عاما و مساعدته على تجاوز العراقيل و المشاكل الحائلة دون إقامته، و يستطيع أن يكون تمويل احتياجات المنشآت الاستثمارية عن طريق موارد المنشآت نفسها و لكن نظرا لطبيعة المبادلات التجارية وضعف موارد المؤسسة يجعلها تعتمد على المصادر الخارجية من أجل تمويل احتياجاتها. و تعتبر المشاريع الاستثمارية من عوامل توجيه عناصر الإنتاج و الكفاءات و القدرات الموجودة على المستوى الاقتصادي نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الوطني، ولعل أهم دليل على ذلك تشجيع إقامة هذه المشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية من طرف الدولة. ولكي يضمن المستثمر نجاح مشروعه فإنه لابد أن يقوم بإعداد دراسة مالية تقييمية ليس فقط من إمكانية قيام المشروع بل تحقيقه للربح أو عائد يفوق تكلفة الأموال المستثمرة فيه. ويتطلب ذلك التعرف على المشاريع الاستثمارية وإعداد التدفق النقدي لكل مشروع باستعمال معايير التقييم، ولذلك فإننا نهدف من خلال هذه الدراسة أو البحث إلى تبيان أهم المشكلات العلمية والعملية التي تواجه المستثمرين، وكيف أن لدراسات الجدوى أن تساهم في تجاوز هذه الصعوبات.

أ- مشكلة البحث:

نظرا للأهمية التي اكتسبتها المشاريع الاستثمارية وكذا عملية تقييمها ارتأينا أن ندرسها من خلال الإشكالية التالية:

ماهي المكونات الأساسية التي تساعدنا على تقييم المالية للمشروع و وتحديد الفرص الاستثمارية ؟

ولمعالجة الإشكالية قمنا بطرح بعض التساؤلات الفرعية التي تساهم في إحاطة أعمق للموضوع وهي كالآتي:
فيما يتمثل دور تقييم المشروعات الصناعية؟

- فيما تتمثل فائدة تبني دراسة الجدوى المالية في تقييم أداء المشروع؟

ب- فرضيات البحث:

تستدعي أي مشكلة بحثية طرح مجموعة من الفرضيات، والتي تعتبر بمثابة إجابات تخمينية عنها، وتعتمد على قدرة الباحث في الربط بين المتغيرات، وهذا لا يتأتى إلا باطلاعه الواسع على الموضوع محل الدراسة، وهنا قمت بطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تساعد دراسة الجدوى المالية للمشروع على معرفة الإيرادات والتكاليف المتوقعة من المشروع الاستثماري وبالتالي فهي تساعد على عملية المفاضلة بين عدة بدائل استثمارية.

الفرضية الثانية: يتوقف صواب القرار الاستثماري على مدى اعتماده على معايير التقييم التقليدية والحديثة.

ت- مبررات اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الدوافع التي قادتنا إلى اختيار هذا الموضوع، منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي:

✓ أسباب موضوعية:

- الاهتمام الكبير الذي يلقاه هذا الموضوع من طرف المؤسسات المالية والبنوك؛
- الأهمية الكبيرة التي اكتسبتها المشاريع الاستثمارية؛
- الدور الأساسي الذي تلعبه المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية الاقتصادية.



✓ أسباب ذاتية:

- الميل الشخصي للمواضيع التي تدخل في إطار عمل البنوك والمؤسسات المصرفية؛
- التخصص الذي ندرسه " مالية وبنوك" الذي يحتم علينا الاقتراب أكثر من البنوك؛
- رغبتنا منا في التعرف على المعايير التي تطبقها البنوك التجارية في عملية تقييم المشاريع الاستثمارية.

ث- أهداف الدراسة وأهميتها:

✓ الأهداف:

- التعرف على مختلف التمويلات البنكية؛
- معرفة مدى فعالية القروض البنكية في دعم النشاطات المختلفة؛
- معرفة أهم التقنيات المستعملة من طرف البنوك لتقليل من المخاطر؛
- الدعم المعاري في مجال التسيير البنكي وكسب الخبرة في الميدان العملي من خلال التربص الذي قمنا به في البنك الوطني الجزائري.

✓ أهمية الدراسة:

تعتبر المشاريع الاستثمارية ذات أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الوطني وذلك من خلال تمويلها بالقروض البنكية.

ج- حدود الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية خلال الفترة 2010-2011، أما الإطار المكاني فهذه الدراسة تخص الواقع الجزائري، ولاية ورقلة.

ح- منهج البحث والأدوات المستخدمة:

✓ منهج البحث:

ليتمكن الباحث من الوصول إلى أهدافه البحثية لابد له من منهج أو مجموعة من المناهج إذا اقتضى الأمر ذلك، فلدراستنا لهذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي لأنه هو الأنسب لمثل هذه الأهداف البحثية.

كما اعتمدنا أيضا على منهج دراسة الحالة.

✓ الأدوات المستخدمة:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع في دراسة حالة على أسلوب المقابلة مع إطارات البنك الوطني الجزائري، (مدير الوكالة ومسؤول مصلحة القروض).

خ- مرجعية الدراسة:

في دراستنا لموضع " معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية " قمنا بالاعتماد على مجموعة من الكتب والمذكرات ووثائق تحصلنا عليها من إطارات البنك الوطني الجزائري والمتمثلة في القوائم المالية للمشروع الاستثماري موضع الدراسة.

د- صعوبات البحث:




مقدمة

أثناء إنجاز هذه المذكرة صادفنا عدة صعوبات أهمها نقص المراجع والمصادر التي تتحدث عن الواقع الجزائري، خاصة في دراسة طرق تقييم المشاريع الاستثمارية لأنها لا توجد مراجع في المجال البنكي.

ذ- هيكل البحث:

لكي نجيب على تساؤلات البحث، تناولنا الموضوع في فصلين بحيث قمنا بتخصيص الفصل الأول لعرض الإطار النظري والدراسات السابقة من خلال مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى الإطار النظري، وفي المبحث الثاني إلى الدراسات السابقة. وتناولنا في الفصل الثاني الدراسة الميدانية وذلك من خلال تطرقنا في المبحث الأول إلى منهجية الدراسة، وفي المبحث الثاني إلى نتائج الدراسة والناقشة النتائج المتوصل إليها.





**الفصل الأول:
الإطار النظري
والدراسات السابقة**

المبحث الأول: الإطار النظري
المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد:

هناك تغيرات يمكن أن تحدث ما بين لحظة منح القرض ولحظة استرداده مثل المحيط العام للمقترض هذا يؤدي إلى الحد من مقدرته على الوفاء بالتزاماته مما يجعل البنك يأخذ الاحتياطات اللازمة التي تجنبه مثل هذه المخاطر، وذلك عن طريق استعمال مجموعة من المعايير في تقييم المشاريع.

ويعد موضوع تقييم المشروعات من المواضيع الاقتصادية الحديثة التي تحظى باهتمام كبير، فالبلدان المتقدمة تسعى لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة النادرة، بينما البلدان النامية اهتمت بتقييم المشروعات اهتماما أكثر لما له من علاقة وثيقة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين بحيث تطرقنا في المبحث الأول، إلى الإطار النظري الذي تضمن مطلبين، المطلب الأول تحدثنا فيه على معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في البيئة الأكيدة، أما في المطلب الثاني تناولنا معايير التقييم في البيئة غير الأكيدة، وفي المبحث الثاني، عرضنا الدراسات السابقة في المطلب الأول بحيث تطرقنا إلى عرض دراسة تحت عنوان: "الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة - مؤسسة G.M.D LA BELLE لصناعة الفريضة والسميد" مذكرة تقدم بها الباحث بن حسان حكيم لاستكمال متطلبات الماجستير في علوم التسيير فرع إدارة أعمال من جامعة الجزائر 2006، وعرض ورقة بحثية بعنوان: "نماذج تقييم البدائل الاستثمارية بين النظرية والتطبيق" ورقة بحثية مقدمة من طرف بريس السعيد، بشكر إلهام، بن علي سمية، في الملتقى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، 14-15 أفريل 2009، وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى أوجه التشابه والاختلاف.

المبحث الأول: الإطار النظري

عند التفكير في اختيار المشروع الاستثماري علينا البحث على ما إذا كان هذا المشروع، يمثل حقا اقتراحا استثماريا جيدا يتعين قبوله أو رفضه للوصول إلى هذا القرار، فإننا نستخدم عدة طرق لتقييم هذا الاقتراح، تختلف هذه الطرق فيما بينها من حيث الدقة، وسنقتصر في هذا المبحث على عرض أهم هذه الطرق التي تستخدم في الحياة العملية على نطاق واسع وتتميز بالدقة والصحة من الناحية النظرية.

المطلب الأول: معايير المفاضلة بين البدائل الاستثمارية في البيئة الأكيدة

إن عملية تقييم المشروعات الاستثمارية تقوم على مجموعة من المعايير، يمكن تقسيمها إلى معايير تقييم غير مخصصة ومعايير تقييم مخصصة.

الفرع الأول: معايير التقييم غير المخصصة

توجد العديد من معايير التقييم غير المخصصة نذكرها فيما يلي:

أولاً: معيار فترة الاسترداد (مدة الاسترجاع) Pay bak period

يعتبر معيار فترة الاسترداد من أبسط المعايير المستخدمة في تقييم المشروعات، وقد ساد استخدامه في كل من الولايات المتحدة و أوروبا.¹

1- تعريف فترة الاسترداد:

وهي المدة الضرورية لاسترجاع رأس المال المستثمر في المشروع من خلال تجميع العوائد المنتظرة منه. وتحسب كمايلي²:

أ- حالة ثبات التدفقات النقدية:

$$\text{مدة الاسترجاع} = \text{Dr} = (\text{تكلفة الاستثمار} / \text{التدفق النقدي}) \times 360$$

¹ - كاظم حاسم العساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 118

² - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2011، ص: 337

ب- حالة عدم ثبات التدفقات النقدية:

في حالة اختلاف التدفقات النقدية السنوية فيمكن حساب فترة الاسترداد (مدة الاسترجاع) بجمع التدفقات النقدية خلال السنوات المختلفة حتى تتساوى مع الاستثمار المبدئي أو الاستثمار الأصلي³.
وعليه فالبديل الاستثماري المناسب حسب معيار فترة الاسترداد (مدة الاسترجاع) هو ذلك الذي يسترجع رأسماله في أقصر مدة زمنية ممكنة.

2- مزايا وعيوب معيار فترة الاسترداد (مدة الاسترجاع)⁴:

أ- المزايا:

- سهولة حسابه، وهذه الطريقة مفضلة لدى جهات التمويل، لأن الممول يهتم استرداد أمواله بأقصر وقت ممكن، وبالتالي فهي بمثابة مؤشر أولي؛
- يحدد معيار فترة الاسترداد مستوى السيولة المتدفق للمشروع في كل سنة من سنوات تشغيله.

ب- العيوب:

- يتجاهل معيار فترة الاسترداد توقيت الحصول على التدفقات النقدية (القيمة الزمنية للنقود) عند المفاضلة بين المشروعات؛
- يهتم معيار فترة الاسترداد بعنصر السيولة على حساب عنصر الربحية.

ثانياً: معيار معدل العائد المحاسبي: Accounting rate of return

1- تعريف معدل العائد المحاسبي:

يعرف بأنه عبارة عن النسبة بين متوسط العائد السنوي الصافي (متوسط الربح السنوي الصافي) إلى التكاليف الاستثمارية⁵.

ويتم حساب معدل العائد المحاسبي⁶ وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = (\text{متوسط الربح الصافي السنوي} / \text{قيمة الاستثمار السنوي}) \times 100$$

³ - شقريري لوري موسى، أسامة عزي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص: 142

⁴ - نفس المرجع السابق، ص: 143-144

⁵ - محمد دهاب، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص: 183.

⁶ - طلال كيدواوي، إدارة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الطبعة الأولى، دار ومكتبه الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 64

والنتيجة المحاسبية الصافية تحسب بعد نزع الضرائب والاهتلاكات. وبالتالي وفق هذا المعيار يتم قبول المشاريع التي لها معدل مرد ودية محاسبية تفوق المعدل المحدد من طرف مسيري المؤسسة، أما كنا بصدد الاختيار بين عدة بدائل فإنه يتم اختيار البديل الذي يحقق أعلى معدل مع شرط أن يكون أكبر من المعدل الذي تحدده المؤسسة.⁷

وبصفة عامة هناك ثلاث حالات:

- إذا كان معدل العائد المحاسبي يساوي معدل العائد الأمثل فإن المشروع يعتبر مقبولاً؛
 - إذا كان معدل العائد المحاسبي أصغر من معدل العائد الأمثل فإن المشروع يعتبر مرفوضاً؛
 - إذا كان معدل العائد المحاسبي أكبر من معدل العائد الأمثل فإن المشروع يعتبر مقبولاً.
- 2- تقييم معيار معدل العائد المحاسبي⁸:

أ- المزايا:

- يتميز هذا المعيار بسهولة الحساب والفهم؛
- يأخذ بعين الاعتبار عامل الربحية المتوقعة من الاستثمار وهو ما أهمله معيار فترة الاسترداد.

ب- العيوب:

- لا يأخذ بعين الاعتبار التغير في الأسعار أي أنه يهمل القيمة الزمنية للنقود؛
- يساوي بين المشروعات ذات المعدلات المتساوية من حيث العائد.

الفرع الثاني: معايير التقييم المخصصة

نذكر فيما يلي مجموعة من معايير التقييم المخصصة:

أولاً: معيار صافي القيمة الحالية **Net Present Value Criterion**

1- تعريف صافي القيمة الحالية:

يعبر صافي القيمة الحالية عن الفرق بين قيم التدفقات النقدية الداخلة ومبلغ الإنفاق الاستثماري للمشروع خلال مدة زمنية معينة.⁹

2- طريقة حساب صافي القيمة الحالية:

- الطريقة الأولى: حالة عدم تساوي التدفقات النقدية

⁷ عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، ص 287

⁸ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 289-290

⁹ -Bertrand· H. Abtey et Philippe Robin. **Comment évaluer la rentabilité des investissement Ed**, entreprise et banque, 1989, p 61

ويمكن حساب صافي القيمة الحالية وفق هذه الطريقة بالعلاقة التالية¹⁰:

$$VAN = -F_0 + \frac{F_1}{(1+K)} + \frac{F_2}{(1+K)^2} + \dots + \frac{F_n}{(1+K)^n}$$

حيث يمثل كل من:

F₀: التكلفة الأولية (مبلغ رأس المال المستثمر)؛

F₁: التدفقات النقدية السنوية؛

K: معدل الاستحداث؛

n: مدة حياة المشروع.

أي أن:

صافي القيمة الحالية = مجموع التدفقات النقدية الحالية - التكلفة الأولية للاستثمار

- الطريقة الثانية: حالة تساوي التدفقات النقدية

يتم حساب صافي القيمة الحالية وفق العلاقة التالية¹¹:

$$VAN = -I_0 + CF_i \frac{1-(1+i)^{-n}}{i}$$

حيث أن:

VAN: صافي القيمة الحالية؛

I₀: تكلفة الاستثمار الأولية؛

¹⁰ - موسى شقيري نوري ، أسامة عزى سلام، مرجع سبق ذكره، ص: 150

¹¹ - يحيى عبد الغني أبو الفتح، أسس وإجراءات دراسة جدوى المشروعات، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003، ص: 331

CF_i : التدفق النقدي السنوي الصافي؛

i : معدل الفائدة أو معدل الخصم (معدل الاستحداث)؛

n : العمر الإنتاجي للمشروع؛

وعموما هناك ثلاث حالات عند حساب القيمة الحالية:

- عندما تكون $VAN > 0$ أي أن صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع أكبر من الاستثمارات المبدئية ومعناه أن المشروع مقبول؛
- عندما تكون $VAN < 0$ أي أن الاستثمارات المبدئية أكبر من صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية ومعناه أن المشروع مرفوض؛
- عندما تكون $VAN = 0$ معناه أن صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية تساوي الاستثمارات المبدئية وفي هذه الحالة يتوقع أن يرفض المشروع، لأنه لا ينجم عنه ربحية تجارية ويسمى هذا المشروع مشروعا حديا.

3- تقييم معيار صافي القيمة الحالية¹²:

أ- المزايا:

- يراعي قيمة النقود عبر الزمن وكذلك التغيرات في الأسعار.
- يحدد المكاسب النقدية للمشروع طول العمر الافتراضي له؛

ب- العيوب:

- في حالة اختلاف قيمة الاستثمار أو العمر الافتراضي للمشروع لا يعطي الترتيب السليم للمشروعات الاستثمارية؛
- يتجاهل هذا المعيار عوامل عدم التأكد وما يرتبط بها من مخاطر لها أثر على قيمة المشروع الاستثماري.

ثانيا: معيار مؤشر الربحية Profitability Index

1- تعريف مؤشر الربحية:

يعرف مؤشر الربحية على أنه: "نسبة مجموع التدفقات النقدية المحيئة إلى تكلفة الاستثمار".

2- طريقة حساب مؤشر الربحية

ويمكن حساب مؤشر الربحية بقسمة القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية على الاستثمار وذلك وفق العلاقة التالية¹³:

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية}}{\text{تكلفة الاستثمار (الاستثمار المبدئي)}}$$

¹² - عبد الرؤوف مزاز، دور دراسات الجدوى الاقتصادية في تحقيق كفاءة المشروعات الصناعية، مذكرة Master، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص: 23

¹³ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 342

أو:

$$IP = \frac{VAN}{I_0} + 1$$

حيث أن:

IP: مؤشر الربحية؛

VAN: صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية؛

I₀: الاستثمار المبدئي؛

هناك ثلاث حالات عند حساب دليل الربحية:

- أ- إذا كان $IP > 1$ يقبل المشروع الاستثماري؛
- ب- إذا كان $IP < 1$ يرفض المشروع الاستثماري؛
- ت- إذا تعددت الخيارات نختار المشروع ذو مؤشر الربحية الأكبر.

3- تقسيم مؤشر الربحية¹⁴:

أ- المزايا:

- يأخذ بعين الاعتبار تغير قيمة النقود عبر الزمن وكذلك التغيرات في الأسعار؛
 - يعتبر أفضل من معيار صافي القيمة الحالية عند ترتيب المشاريع الاستثمارية.
- ب- العيوب:
- لا يعالج مشكلة خطر عدم التأكد التي تصاحب التدفقات النقدية الداخلة والخارجة؛
 - يتجاهل نمط ووقت حدوث التدفق النقدي عند ترتيب المشروعات الاستثمارية.

ثالثاً: معيار معدل العائد الداخلي **Internal Rate of Return**

1- تعريف معدل العائد الداخلي:

يعرف المعدل العائد الداخلي بأن سعر الخصم الذي تكون عنده القيمة الحالية الصافية مساوية للصفر، أي المعدل الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.¹⁵

2- طريقة حساب معدل العائد الداخلي:

¹⁴- عبد الرؤوف مزار، مرجع سبق ذكره، ص: 25

¹⁵- سعد زكي نصار، التقييم المالي والاقتصادي للمشاريع، المكتبة الأكاديمية للنشر، مصر، 1995، ص: 43

يتم حساب معدل العائد الداخلي وفق العلاقة التالية¹⁶:

$$\text{معدل العائد الداخلي} = \text{سعر الخصم الأدنى} + \frac{\text{الفرق بين سعر الخصم الأعلى والأدنى (صافي القيمة عند سعر الخصم)}}{\text{(صافي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأدنى + صافي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأعلى)}}$$

و أيضا يمكن أن نستخدم:

$$\text{TRI} = K_1 + \left[\frac{(K_2 - K_1) \times VAN_1}{VAN_1 + VAN_2} \right]$$

حيث أن:

TRI: معدل العائد الداخلي

K₁: سعر الخصم الأدنى؛

K₂: سعر الخصم الأعلى؛

VAN₁: صافي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأدنى (VAN > 0)؛

VAN₂: صافي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأعلى (VAN < 0).

ثم نقارن **TRI** الذي تحصلنا عليه بمعدل الخصم السائد في السوق **K** فإذا كان¹⁷:

TRI < K يكون المشروع مقبولا، أما إذا حصل العكس فإن المشروع سيرفض حتما.

3- تقييم معيار معدل العائد الداخلي:

أ- المزايا¹⁸:

- يأخذ بعين الاعتبار التغير في القيمة الزمنية للنقود؛
 - توفر الطريقة على المحاسب مشقة تحديد رأس المال التي تستخدم في حالة إتباع القيمة الصافية.
- ب- العيوب¹⁹:

¹⁶ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 309

¹⁷ - سمعة العربي بوغمران، القروض البنكية كأداة لتمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص: 46

¹⁸ - ولد محمد الأمين محمد، دراسة الجدوى التجارية للمشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة حسنية بن بوعلوي، الشلف، 2007، ص ص: 163-164

¹⁹ - ولد محمد الأمين محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 166

- يهمل مشكل عدم التأكد بالإضافة إلى صعوبة تحديده؛
- لا يأخذ بعين الاعتبار فرص الاستثمار المتاحة بعد انتهاء العمر الاقتصادي للمشروع.

المطلب الثاني: معايير المفاضلة بين البدائل الاستثمارية في البيئة غير الأكيدة

هذه المعايير تختلف عن المعايير السابقة كون أن احتمالات تحقيق الربح غير معروفة وتنقسم إلى معايير التقييم في بيئة عدم التأكد النسبي، ومعايير التقييم في بيئة عدم التأكد المطلق.

الفرع الأول: معايير تقييم الاستثمارات في بيئة عدم التأكد النسبي

توجد العديد من المعايير لتقييم المشاريع في بيئة عدم التأكد النسبي نذكرها فيما يلي:

أولاً: معيار تحليل حساسية المشروع Sensitivity Analysis

- تعريف حساسية تحليل المشروع:

يقصد بحساسية تحليل المشروع بمدى حساسية هذا الأخير للتغير الذي يطرأ على العوامل المختلفة التي تؤثر على المشروع، وهذا يعني أن تحليل الحساسية يوضح كيف يمكن أن تتأثر قيمة المعايير المستخدمة في عملية التقييم (معيار صافي القيمة الحالية، أو معيار العائد الداخلي مثلاً)، بأي تغير في قيمة أحد المتغيرات المستخدمة في قياس التدفقات النقدية الصافية مثلاً (كالتغير في حجم الاستثمارات، أو سعر بيع الوحدة، أو معدل الخصم المستخدم)²⁰.

عند استخدام أسلوب تحليل الحساسية لا بد من أخذ بعين الاعتبار المسائل التالية²¹:

- 1- تحديد المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على المعيار أو المعايير المستخدمة في عملية التقييم؛
- 2- تحديد العلاقة الرياضية بين المتغيرات؛
- 3- تقدير القيم الأكثر تفاقلاً أو الأكثر تشاؤماً لتلك المتغيرات؛
- 4- حساب المعايير المستخدمة في عملية التقييم تحت ظروف عدم التأكد.

و لاتخاذ القرارات لبد على المستثمر أن يتطرق للأسئلة التالية²²:

- أ- ماذا يحدث إذا انخفض سعر بيع الوحدة، عما هو متوقع؟
- ب- ماذا يحدث لو زادت كلفة الاستثمار عن التقدير المتوقع؟

²⁰ - محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص: 191

²¹ - كاظم جاسم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 204-205

²² - نفس المرجع سبق، ص 205

ثانيا: معيار شجرة القرار Decision Tree

1- تعريف شجرة القرار:

يمكن القول، أن شجرة القرارات، ما هي إلا عبارة عن رسم أو تمثيل لعملية اتخاذ القرارات وباحتمالات المختلفة²³.

2- خطوات رسم شجرة القرار²⁴:

- أ- نبدأ برسم نقطة اتخاذ القرارات الرئيسية في شكل مربع أو مستطيل؛
- ب- يتفرع من نقطة اتخاذ القرار، عدة أغصان حسب عدد البدائل المتاحة للدراسة حيث أن كل غصن يمثل بديل؛
- ت- من نقطة كل بديل تتفرع عدة أغصان فرعية أخرى حسب الأحداث المتوقعة؛
- ث- نضع البيانات المالية المتوقعة لكل بديل حيث نضع تكلفة الاستثمار أو مبلغ رأس المال المتعلق بكل بديل في الغصن أو الفرع المتعلق به، ثم نضع القيمة النقدية المتعلقة بكل حدث في الفرع أو الغصن الذي يمثل الحدث.

الفرع الثاني: معايير تقييم الاستثمارات في بيئة عدم التأكد المطلق²⁵

فيما يلي سنذكر العديد من معايير تقييم الاستثمارات في بيئة عدم التأكد المطلق:

أولاً: معيار لابلاس La place

هو المعيار الذي يعتمد على حساب الأمل الرياضي لصافي القيمة الحالية، ويتم اختيار البديل الذي يملك أكبر قيمة متوقعة.

ثانيا: معيار أكبر القيم الحالية الصافية Wald (Max.Min)

هو معيار ينشد الأمان بالدرجة الأولى، لذلك فهو يتوخى الحذر ويتميز بالتشاؤم، فهو يختار أعظم قيمة دنيا.

ثالثاً: معيار أكبر القيم الحالية العظمى (Max. Max)

هو معيار ينشد الربحية بالدرجة الأولى، وبالتالي تحمل المخاطر الأعلى، وهو عكس معيار أكبر القيم الحالية الصافية حيث يتميز بالتفاؤل، فهو يختار أكبر قيمة حالية كبرى.

²³ نفس المرجع، ص: 198

²⁴ يحيى عبد الغني أبو الفتوح، مرجع سبق ذكره، ص 290

²⁵ سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص: 86-88

رابعاً: معيار أقل القيم الحالية الكبرى (Min. Max) Savage

هذا المعيار يأخذ بعين الاعتبار الفرصة الضائعة بالنسبة للبدائل المتاحة، ولكي نفهم هذه الطريقة، نجز مصفوفة بهذا المبدأ، بحيث نأخذ أكبر قيمة حالية صافية في كل عمود ثم نطرح منها القيم الأخرى الباقية وفيه يتم اختيار أقل قيمة ناتجة عن هذه العملية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

حسب الإحاطة و الاطلاع على ما توفر لدينا حول موضوع تقييم المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية، فإن قد تم تناوله غالباً في شكل بحوث أو ورقات بحثية لم تحط بكل جوانبه نظراً لتعدددها، ومعظم هذه البحوث التي مست جوانب هذا الموضوع سنتطرق إليها في هذا المبحث على شكل دراسات سابقة.

المطلب الأول: تقديم موجز للدراسات السابقة

الفرع الأول: دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية

قدم هذا البحث من طرف الباحث حسان حكيم لاستكمال متطلبات الماجستير في علوم التسيير بحيث حاول في هذا البحث إبراز معظم الدراسات السابقة لمشروع استثماري والمعايير المستعملة في تقييمه تجارياً وقومياً التي نحاول تبيها في الملخص الموالي لهذه الدراسة.

نظراً للأهمية التي اكتسبتها عملية تقييم المشروعات الاستثمارية، و نظراً للدور الأساسي والبالغ الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان والاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة، ارتأى الباحث أن يدرسه من خلال الإشكالية التالية: ما هي الدراسات السابقة لمشروع استثماري وما هي المعايير المستعملة في تقييمه تجارياً وقومياً ولمعالجة هذا

الموضوع اعتمد على فرضيتين تجسدت الأولى في أنه عملية دراسة الجدوى الأداة لمعرفة مدى صلاحية المشروع، أما الثانية في أنه تأثر الاستثمار بشكل اختيار طرق التمويل لاختلاف تكاليف التمويل من طريقة لأخرى. وقد تمثل هدف الباحث في هذه الدراسة في إيضاح الإطار النظري لعملية دراسة جدوى المشروعات، وعملية تقييمها، إضافة إلى تزويد المستثمر بآليات الدراسة ومستلزماتها من معلومات وبيانات مساعدة في الدراسة، وقد اختار **G.M.D LA BELLE**

لصناعة الفرينة و السميد". كعينة للدراسة في بحثه ولمعالجة إشكالية هذه الدراسة للتوصل إلى نتائج اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التحليلي الوصفي ومنهج دراسة حالة لكي يتمكن من الوصول إلى أهدافه البحثية، متناولاً دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية. و من خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى نتائج تمثلت في أنه يتم تحديد موقع المشروع على ضوء عدة عوامل، منها الاقتصادية وغير الاقتصادية، كما أنه يتم تحديد تكلفة المشروع الاستثمارية والتشغيلية على ضوء المعطيات المتوفرة في الدراسة الفنية، وعليه يتم تحديد أو اختيار مصدر التمويل الأفضل والأمثل للمشروع بالأخذ بعين الاعتبار الأموال المراد تمويلها وتكلفة تلك الأموال المقترضة، وأنه بالنسبة للمشاريع الحكومية لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أثرها على المستوى القومي، أي مدى ربح المجتمع من المشروع.

الفرع الثاني: نماذج تقييم البدائل الاستثمارية بين النظرية والتطبيق

ورقة بحثية مقدمة من طرف بريس السعيد، بشكر إلهام، بن علي سمية، في الملتقى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، 14-15 أبريل 2009.

نظرا للأهمية التي تكتسبها هذه الدراسات التي عرفت اقتصاديا بالتقييم المالي والاقتصادي للمشروعات الاستثمارية أو دراسات الجدوى الاقتصادية، إلا أن استخدامها في الدول النامية ومنها الجزائر يبقى مرتبط بالعديد من النقائص والمشاكل التي تحول دون تأصيل الجانب النظري لدراسات الجدوى بما يتوافق و الواقع العلمي، لذلك إرتأ الباحثين دراسته من خلال طرح الإشكالية التالية: مدى مساهمة معايير التقييم المالي للاستثمارات في ترشيد قرار الاستثمار وكيفية تطبيق

هذه الدراسات في الجزائر ومدى ملائمتها لخصائص الاقتصاد الوطني؟ وقد هدف الباحثون من خلال هذه الورقة البحثية إلى تبيان أهم المشكلات العلمية والعملية التي تواجه المستثمرين ومن ثم قرار الاستثمار وكيف أن لدراسات الجدوى أن تساهم في تجاوز هذه الصعوبات واختيار البديل الاستثماري المناسب في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد. وقد اعتمد الباحثون في دراستهم على المنهج التحليلي الوصفي، ومن خلال هذه الورقة البحثية توصل الباحثين أنه يتبين مدى أهمية دراسات الجدوى في ترشيد القرار الاستثماري داخل المؤسسة إلا أن واقع تقييم الاستثمارات يبقى يعاني من عدة مشاكل تتعلق أساسا بالقصور في استيعاب مكونات التكاليف الاستثمارية وتقنيات تقديرها و أن مشكلة آجال الإنجاز التي تعاني منها أغلب المشاريع الاستثمارية وما تخلفه من آثار سلبية على تخطيط وتقدير تكاليف المشروع وكذلك أن استخدام معايير التقييم في حالة التأكد التام وهذا ما لا يتفق مع الواقع العملي، حيث من النادر جدا إن لم نقل من المستحيل أن تكون التدفقات الفعلية في حالة تنفيذ المشروع مطابقة تماما للتدفقات النقدية المتوقعة كما توصل إلى أن عدم الاهتمام بتكلفة القروض والتمويل، فضلا عن غياب الحسابات بذلك في بعض الدراسات مما يتعذر معه على أصحاب المشاريع المقارنة بين البدائل التمويلية المتاحة.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف

من خلال هذا المطلب سنتناول الدراسات السابقة والدراسة التي سنتناولها من حيث أوجه التشابه والاختلاف من حيث مجتمع الدراسة والعينة والهدف من الدراسة.

أولا: من حيث مجتمع الدراسة

دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة من إعداد الباحث حسان حكيم لنيل شهادة الماجستير وقد ركز في بحثه على مجتمع المؤسسات كمجتمع للدراسة، و نماذج تقييم البدائل الاستثمارية بين النظرية والتطبيق ورقة بحثية مقدمة من طرف بريش السعيد، بشكر إلهام، بن علي سمية، في الملتقى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، 14-15 أبريل 2009 وقد ركز على الدول النامية كمجتمع للدراسة، أما في الدراسة التي سنتناولها خصصنا البنوك التجارية كمجتمع للدراسة

ثانيا: من حيث العينة

في بحث دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية تناول الباحث حسان حكيم مؤسسة G.M.D LA BELLE لصناعة الفرينة و السميد كعينة للدراسة وفي الورقة البحثية تحت عنوان نماذج تقييم البدائل الاستثمارية بين النظرية مقدمة من طرف بريش السعيد، بشكر إلهام، بن علي سمية، في الملتقى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، 14-15 أبريل 2009 اختارو دولة الجزائر كعينة للدراسة، أما في الدراسة التي تناولناها تحت عنوان معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية اخترنا البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة كعينة للدراسة.


ثالثا: من حيث الهدف

دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية إن الهدف من هذا البحث هو توضيح الإطار النظري لعملية دراسة جدوى المشروعات، وعملية تقييمها ، إضافة إلى تزويد المستثمر بآليات الدراسة ومستلزماتها من معلومات وبيانات مساعدة في الدراسة، وهدف الباحثين في الورقة البحثية التي تحت عنوان نماذج تقييم البدائل الاستثمارية بين النظرية مقدمة من طرف بريش السعيد، بشكر إلهام، بن علي سمية، في الملتقى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، 14-15 أبريل 2009 إلى تبيان أهم المشكلات العلمية والعملية التي تواجه المستثمرين ومن ثم قرار الاستثمار وكيف أن لدراسات الجدوى أن تساهم في تجاوز هذه الصعوبات واختيار البديل الاستثماري المناسب في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد أما الهدف من الدراسة التي تناولناها تحت عنوان معايير تقييم المشروعات في البنوك التجارية هو التعرف على مختلف التمويلات البنكية وكذلك مدى فعالية القروض البنكية في دعم النشاطات المختلفة، ومعرفة أهم التقنيات المستعملة من طرف البنوك لتقليل من المخاطر وكسب الخبرة في الميدان العملي.

خلاصة الفصل:

كخلاصة لما سبق، يمكن القول بأن:

يتم تقييم المشروع من وجهة النظر التجارية، أي مدى الربحية التجارية المحققة من المشروع، و هذا التقييم يتم وفق ظروف الاستثمار، التي نجدها تتسم أحيانا بالتأكد و أحيانا أخرى بالمخاطرة و عدم التأكد. ففي حالات التأكد، يستعمل في التقييم معايير سهولة التطبيق و الفهم، على عكس المعايير المستعملة في حالات عدم التأكد، و التي تتسم بالصعوبة و الغموض في الفهم و التطبيق.



**الفصل الثاني:
الدراسة الميدانية**

**المبحث الأول: منهجية الدراسة
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة**

تمهيد:

بعدما تعرضنا إلى الدراسة النظرية والتي كانت حول معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية، ففي هذا الفصل سنحاول القيام بالدراسة التطبيقية في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة ورقلة. و المشروع موضع الدراسة هو قرض استثماري لاقتناء شاحنة ذات مقطورة مخصصة لنقل البضائع، وسنتناوله بالدراسة و التحليل حيث نطبق عليه معايير تقييم المشروعات المذكورة سابقا، لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بحيث سنتطرق في المبحث الأول منهجية الدراسة من خلال مطلبين، المطلب الأول يتضمن تقديم البنك الوطني الجزائري، أما في المطلب الثاني سنتناول الطريقة والأدوات المستخدمة، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى نتائج الدراسة في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني سنتطرق إلى المناقشة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تقديم مختصر للبنك الوطني الجزائري، وتوضيح كيفية انجاز الدراسة بتقديم كيفية اختيار مجتمع الدراسة والعينة، وتحديد المتغيرات وكيفية قياسها، طريقة جمع المعطيات والأدوات المستخدمة في الجمع، ووصف كيفية تلخيص المعطيات المجمعة.

المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA

الفرع الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم "Société par actions" تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري، وبالضبط في 13 جوان 1966م بالجزائر العاصمة.

وقد توسع البنك كثيرا واتسعت فروعه، حيث تم تأسيس البنك الوطني الجزائري بورقلة وفقا لقانون 88-01 بتاريخ 12/01/1988م، وقد تم إدراج ذلك في القانون التجاري وفقا لقواعد خاصة مطبقة على البنوك والقرض، وتم التعديل في هذا القانون وكان آخر تعديل بتاريخ 12 أبريل 1993، وهو التعديل رقم 93-08، وتم إبراز هذه القوانين في نصوص ومقررات خاصة بالبنوك (Les statuettes et les textes subséquents).

كما أن البنك "BNA" يقوم بنشاطات عديدة لكونه بنك للودائع "Banque des dépôts"، كما أنه يقوم بعمليات التبادل والقروض في إطار تشريعات وأنظمة منصوص عليها، كذلك يقوم باستقبال ودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الأفراد، وللبنك تسمية خاصة به "البنك الوطني الجزائري" والذي تمت كتابته بشكل مبسط هو "ب.و.ج" وباللغة الفرنسية "Banque Nationale d'Algérie" وباختصار "BNA"، وهذه التسمية تتواجد في جميع الوثائق المتعلقة بالبنك كالرسائل، الفواتير والإعلانات، كما أن هذه التسمية تتبعها كلمة شركة أسهم، وحددت مدة الحياة لهذه المؤسسة بـ 99 سنة وهي ثابتة ويبدأ الحساب من اليوم الذي تم الحصول فيه على رقم خاص بالسجل التجاري.

ويقدر رأس مال البنك حاليا بـ 08 ملايين دينار جزائري، وهو ناتج عن قرار المجلس الوطني للتخطيط "Conseil Nationale de Planification"، ويتم تقسيم رأس المال إلى 1000 سهم مقسمة على النحو التالي:¹

- 1- السلع التجهيزية: 350 سهم "Biens d'équipements"؛
- 2- الصناعات النصف غذائية: 350 سهم "Des Industries Semi Alimentation"؛
- 3- الصناعات الغذائية: 200 سهم "Des Industries Agro Alimentation"؛
- 4- الصناعات المختلفة: 100 سهم "Des Industries diverses".

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي وأنواع القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري

أولا: الهيكل التنظيمي: تتواجد بالبنك المصالح التالية:²

- 1- مصلحة الصندوق "Le Service caisse"

¹ - ملفات ووثائق خاصة بالبنك الوطني الجزائري (BNA) "القانون الداخلي".

² - مقابلة مع رؤساء المصالح.

- 2- المصلحة الخارجية "Le Service étranger"
- 3- مصلحة القروض "Le Service de crédit"
- 4- المصلحة الإدارية "Le Service administratif"
- 5- مصلحة النزاعات "Le Service contentieux".

ثانيا: أنواع القروض الممنوحة من طرف BNA

يعتمد البنك الوطني الجزائري في تعاملاته على نوعين من القروض هما:³

1- القروض الاستثمارية: Crédits d'Investissements

في كل القروض التي تمنح من أجل الاستثمار في مشاريع متعددة وعادة تكون ذات أجل قصير أو متوسط، حتى تكون ذات عائد سريع بالنسبة للبنك، بالإضافة إلى هذا النوع من القرض (CMT, CCT) يقلل من المخاطر التي تواجه البنك.

2- قروض الاستغلال: Crédits d'Exploitation

وهي القروض الأكثر تداولاً لدى البنك الوطني الجزائري.

المطلب الثاني: الطريقة والأدوات

الفرع الأول: الطريقة

أولاً: اختيار مجتمع الدراسة و العينة:

حسب طبيعة الموضوع و محدودية الدراسة و خصوصيتها فقد حددنا مجتمع الدراسة بالبنوك التجارية و ذلك لمعرفة معايير تقييم المشروعات في البنوك التجارية و وعليه قمنا باختيار البنك الوطني الجزائري كعينة لإسقاط المفاهيم النظرية و معرفة طريقة تقييم المشروعات على مستوى البنك الوطني الجزائري.

ثانياً: طرق جمع المعلومات:

نظراً لمتطلبات الموضوع قمنا بإجراء مقابلة مع مدير و وكالة البنك الوطني الجزائري بولاية ورقلة بإضافة إلى زيارة موقع البنك الوطني الجزائري للحصول على البيانات الأولية.

ثالثاً: المعطيات المجمعة

من خلال المقابلة التي أجريناها مع مدير و وكالة البنك الوطني الجزائري ومسؤول مصلحة القروض، تحصلنا على القوائم المالية الختامية المتمثلة في:

المشروع الأول:

- الميزانيات المالية الحقيقية لمؤسسة راجس لنقل البضائع لسنتي 2010، 2011؛
- الميزانيات التقديرية لخمس سنوات 2013، 2014، 2015، 2016، 2017؛
- جداول حسابات النتائج.

³ وثائق وملفات خاصة بالبنك الوطني الجزائري.

الفرع الثاني: الأدوات

أولاً: الأدوات المستخدمة في الجمع

قمنا بالحصول على بعض البيانات من مصادرها الثانوية والمتمثلة بالتقارير و النشرات الشهرية و السنوية الصادرة عن البنك الوطني الجزائري من خلال زيارة الموقع الرسمي للبنك. كما قمنا بالحصول على البيانات الأولية من خلال المقابلة الشخصية مع مدير البنك وعمال الوكالة المتخصصين.

ثانياً: الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي بهدف التعرف على مكونات الموضوع و فهمه كما اعتمدنا في دراسة حالة على أسلوب المقابلة مع إطارات البنك الوطني الجزائري (مسؤول مصلحة القروض).

ثالثاً: البرامج المستخدمة في معالجة البيانات:

لمعالجة بيانات الدراسة اعتمدنا على تحليل و دراسة القوائم و التقارير المالية الخاصة بالبنك الوطني الجزائري والمتمثلة في الميزانيات المالية الحقيقية لسنتين، لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة والميزانيات التقديرية وجداول حسابات النتائج.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية في المطلب الأول، ومناقشتها في المطلب الثاني.

المطلب الأول: نتائج الدراسة

من خلال هذا المطلب سنحاول دراسة وتقييم القرض الاستثماري المقدم من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة ورقة لمؤسسة Rajase لنقل البضائع.

أولاً: تشخيص الوضعية المالية

الجدول رقم (01): الميزانية المالية للمؤسسة راجس لنقل البضائع 2010.

الخصوم		الأصول	
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
	الأموال الدائنة		أصول ثابتة
100000.00	أموال خاصة	7641666.67	تثبيتات عينية أخرى
-	الاحتياطات	7641666.67	مجموع الأصول الثابتة
990081.51	النتيجة الصافية		الأصول المتداولة
(853352.68)	أموال أخرى (الترحيل من جديد)	526811.30	المخزونات
236728.83	مجموع الأموال الدائنة 525000.00	525000.00	الزبائن
	الديون قصيرة الأجل 572257.26	572257.26	الضرائب
1954199.05	الموردون والحسابات الملحقمة	2192087.25	أموال جاهزة
117570.00	الضرائب	3816155.81	مجموع الأصول المتداولة
9149324.60	ديون أخرى	11457822.48	مجموع الأصول
11221093.65	مجموع الديون قصيرة الأجل		
11457822.48	مجموع الخصوم		

المصدر: مصلحة الالتزامات بالبنك.

الجدول رقم (02): الميزانية المالية للمؤسسة راجس لنقل البضائع 2011

الخصوم		الأصول	
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
	الأصول الدائمة		أصول ثابتة
100000.00	أموال خاصة	5691666.67	تثبيتات عينية أخرى
59048.86	الاحتياطيات	5691666.67	مجموع الأصول الثابتة
521298.75	النتيجة الصافية		الأصول المتداولة
77679.97	أموال أخرى (الترحيل من جديد)	639542.89	المخزونات
758027.58	مجموع الأصول الدائمة 997500.00	997500.00	الزبائن
	الديون قصيرة الأجل 1236893	1236893.06	الضرائب
3938780.98	الموردون والحسابات الملحقمة	5306436.52	أموال جاهزة
36400.00	الضرائب	8180372.47	مجموع الأصول المتداولة
9138830.58	ديون أخرى	13872039.14	مجموع الأصول
13114011.56	مجموع الديون قصيرة الأجل		
13872039.14	مجموع الخصوم		

المصادر: مصلحة الالتزامات بالبنك.

من الجدولين رقم (01) و (02) تم استنتاج الجدولين المواليين:

الجدول رقم (03): تحليل النسب المالية 2010

	القيمة	النسب المالية لسنة 2010
>1	0.30	التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة
>1	-0.96	التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة
>1	0.021	الاستقلالية المالية = أموال خاصة / مجموع الديون
>1	1.021	القدرة على الوفاء بالدين = مجموع الأصول / مجموع الديون

المصادر: مصلحة الالتزامات بالبنك.

الجدول رقم (04): تحليل النسب المالية لسنة 2011

	القيمة	النسب المالية لسنة 2011
>1	0.133	التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة
>1	-0.866	التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة
>1	0.057	الاستقلالية المالية = أموال خاصة / مجموع الديون
>1	1.057	القدرة على الوفاء بالدين = مجموع الأصول / مجموع الديون

المصدر: مصلحة الالتزامات بالبنك.

يتضح من خلال الجدول رقم (03) الموضح لتحليل الميزانية المالية للمؤسسة راجس لنقل البضائع لسنة 2010 أن نسبة التمويل الدائم تقدر ب 0.030 وهي نسبة أقل من الواحد وهو ما يعكس أن المؤسسة لا تملك هامش أمان بحيث يعتبر جزء من أصولها مغطى بقروض قصير الأجل أي أن المؤسسة أحلت بشرط الملائمة في استحقاقية الخصوم وسيولة الخصوم، وقدرت نسبة التمويل الذاتي ب (-0.969) وهي نسبة أقل من الواحد مما يدل على اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في تمويل أصولها، ونسبة الاستقلالية المالية أيضا كانت أقل من الواحد مما يدل على أن المؤسسة لا تملك هامش للاقتراض في سنة 2010 إلا إذا كانت تملك ضمانات أخرى، أم فيما يخص نسبة قابلية التسديد فهي تفوق الواحد مما يدل على أن مجموع ديونها أكبر من مجموع أصولها. أما بالنسبة للجدول رقم (04) الوضعية المالية للمؤسسة في سنة 2011، بحث تطورت نسبة التمويل الدائم مقارنة مع سنة 2010 وبلغت 0.133 وهذا راجع إلى زيادة رجع إلى زيادة في الأموال الدائمة، كما زادت نسبة قدرة التمويل نتيجة انخفاض في الأصول الثابتة ومازالت أقل من الواحد وهذا راجع إلى عدم اعتمادها على أموالها الخاصة لتمويل أصولها، وقدرة نسبة الاستقلالية المالية ب 0.035 وهي تفوق نسبتها الاستقلالية في سنة 2010 وهذا راجع إلى انخفاض قيمة مجموع الديون مما أدى إلى اكتساب ضمان أكثر لديون الغير وبالتالي اكتسابها حظ الحصول على ديون أخرى.

ثانيا: الدراسة المالية للمشروع

يتمثل المشروع محل الدراسة في اقتناء شاحنة ذات مقطورة من نوع IVECO لنقل البضائع من طرف شركة راجس لنقل البضائع عمره الإنتاجي يقدر ب خمس سنوات.

البيان	المبلغ	الوحدة: دج
مصاريف إعدادية	-	
معدات نقل	12050000.00	
معدات وأدوات	-	
منشآت عملية	-	
المجموع	12050000.00	

المصدر: مصلحة الالتزامات بالبنك.

و بناء على المعطيات المقدمة من البنك و في ظل الإمكانيات المتاحة للمشروع من خلال توقيع الشركة عقد مع شركة سوناطراك، تم تحديد رقم الأعمال المتوقع للسنة الأولى للمشروع، وهو يقدر ب: 10005000 دج، مع توقع ارتفاع هذا الرقم في السنوات القادمة بنسبة تتراوح ما بين 40 بالمئة إلى 60 بالمئة والجدول الموالي يبين قيمة رقم الأعمال التقديري المتوقع خلال السنوات المقبلة.

جدول رقم (6): رقم الأعمال الم
الوحدة: دج

السنة	السنة	قيمة رقم الأعمال التقديري
السنة الأولى		10005000
السنة الثانية		14007000
السنة الثالثة		20310000
السنة الرابعة		31481000
السنة الخامسة		50369000

المصدر: مصلحة الالتزامات بالبنك.

من خلال الجدول قدر معدل نمو رقم الأعمال التقديري المقترح من طرف البنك قدر ب 40 بالمئة خلال السنة الأولى إلى 60 بالمئة في السنة الخامسة.

تعتبر الدراسة المالية للمشروع مرحلة مهمة وحاسمة لاتخاذ القرار بشأن تمويل المشروع أو رفضه، فغاية صاحب المشروع تعظيم أرباحه وعائداته المالية في أقصر مدة زمنية ممكنة وبأقل التكاليف، كما أن البنك يركز كثيرا على نجاح المشروع من عدمه، لكي يضمن استرداد أمواله، وبالتالي سنتطرق في إلى التقييم المالي لهذا المشروع، مستخدمين أهم معايير التقييم الاقتصادية المناسبة لهذا المشروع.

و يتمثل الهيكل التمويلي للمشاريع موضع الدراسة فيما يلي:

يتحمل المستثمر 30 في المئة من التكلفة الإجمالية للمشروع والباقي يتحمله البنك أي 70 في المئة وهو ما يوضحه

الجدول الموالي:

الجدول رقم (7): الهيكل التمويلي للمشروع
الوحدة: دج

طبيعة التمويل	نسبة التمويل %	مبلغ التمويل
الأ ل الأ	30%	3615000.00
الأ ل الأ	70%	8435000.00

المصدر: مصلحة الالتزامات بالبنك.

أ- الدراسة الخاسبية التقديرية:

الجدول رقم (08): الأصول

السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	الأصول
					أصول ثابتة
3258000	6516000	9775000	13033000	16291000	تشهينات عينية أخرى
3258000	6516000	9775000	13033000	16291000	مجموع الأصول الثابتة
					الأصول المتداولة
1450000	780000	480000	420000	450000	المخزونات
29744000	11947000	5672000	2600000	2500000	الزبائن
2365000	1200000	830000	773000	687000	أموال جاهزة
33559000	13927000	6982000	3793000	3637000	مجموع الأصول المتداولة
36817000	20443000	16757000	16826000	19928000	مجموع الأصول

المصدر: مصلحة الالتزامات بالبنك.

الجدول رقم (9): الخصوم

السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	الخصوم
					الأموال الدائنة
100000	100000	100000	100000	100000	أموال خاصة
11904000	4430000	1935000	890000	874000	النتيجة
20033000	8129000	3699000	1764000	874000	أموال أخرى
390000	1720000	3140000	4240000	6180000	ديون طويلة الأجل
32427000	14379000	8874000	6994000	8028000	مجموع الأموال الدائنة
					الديون قصيرة الأجل
803000	2803000	4918000	7137000	9450000	موردون وحسابات ملحقة
1977000	1797000	1634000	1485000	1350000	الضرائب
1611000	1464000	1331000	1210000	1100000	ديون أخرى
4390000	6064000	7883000	9832000	11900000	مجموع ديون قصيرة الأجل
36817000	20443000	16757000	16826000	19928000	مجموع الخصوم

المصدر: مصلحة الالتزامات بالبنك.

الوحدة: دج

الجدول رقم (10): جدول حسابات النتائج التقديري

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	البيان
50369000	31481000	20310000	14007000	10005000	رقم الأعمال الإجمالي
-36669000	-24446000	-15772000	-10514000	-6572000	الاستهلاك
-4000	-5000	-6000	-7000	-8000	خدمات
13696000	7030000	4533000	3485000	3426000	القيمة المضافة
-479000	-477000	-474000	-472000	-429000	مصاريف مستخدمين
-	-	-	-	-	ضرائب ورسوم
-	-	-	-	-	مصاريف مالية
-	-	-	-	-	مصاريف مختلفة
-2123000	-2123000	-2123000	-2123000	-2123000	مخصصات الإهلاك
-2602000	-2600000	-2597000	-2595000	-2552000	إجمالي الأعباء
11094000	4430000	1935000	890000	874000	نتيجة الاستغلال
-	-	-	-	-	الضريبة على الأرباح
11094000	4430000	1935000	890000	874000	النتيجة الصافية

المصدر: مصلحة الالتزامات بالبنك.

علما أن:

القيمة المضافة = رقم الأعمال - الاستهلاك - الخدمات
 نتيجة الاستغلال = القيمة المضافة - (مخصصات الإهلاك)
 بما أن الضريبة على الأرباح غير موجودة فإن:
 النتيجة الصافية = نتيجة الاستغلال

من خلال الأرقام التقديرية المتوقعة الموضحة في الجدول رقم (10) جدول حسابات النتائج، نلاحظ تزايد مستمر في المؤشرات الأساسية للمردودية، فرقم الأعمال يشهد تقدم مستمر من 10005000 دج في السنة الأولى إلى 50369000 دج في السنة الخامسة.

كما أن تطور قيمة النتيجة الصافية مع مرور السنوات يثبت تطور المشروع وتحقيقه لمداخيل إضافية.

ومن خلال النتيجة الصافية الموضحة في جدول النتائج يمكننا استنتاج التدفق النقدي الناتج عن المشروع وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): التدفقات النقدية

السنة	النتيجة	الإهلاك	التدفقات الصافية	التدفقات الصافية	التدفقات التراكمية
السنة الأولى	874000	2123000	2997000	2997000	2997000
السنة الثانية	890000	2123000	3013000	6010000	6010000
السنة الثالثة	1935000	2123000	4058000	10069000	10069000
السنة الرابعة	4430000	2123000	6553000	16622000	16622000
السنة الخامسة	11094000	2123000	13217000	29839000	29839000

المصدر: مصلحة الالتزامات بالبنك.

نلاحظ أن التدفقات النقدية تتزايد باستمرار حيث انتقلت من 2997000 دج في السنة الأولى، إلى 13217000 دج في السنة الخامسة، وهو ما ينبئ باسترداد مضمون للأموال المقرضة كما يثبت المؤسسة على التمويل الذاتي لأن المشروع ذو مردودية جيدة.

ب- دراسة مردودية المشروع

يتم تقييم المشاريع الاستثمارية بالعديد من المؤشرات أو المعايير وفي دراستنا هذه نخص بالذكر معايير التقييم في البيئة الأكيدة، والبيئة غير الأكيدة بحيث سنطبقها على مشروع قداما لنا من طرف مسؤولي البنك الوطني الجزائري الكائن بولاية ورقلة.

أولاً: حساب فترة الاسترداد

بما أن التدفقات النقدية غير ثابتة فإنه يجب حساب مجموع التدفقات النقدية إلى غاية تغطيتها لقيمة الاستثمار

المبدئي، ثم يتم استعمال الطريقة الثلاثية من أجل تحديد مدة الاسترجاع وهو ما سيتم تبيانها فيما يلي:

$$1981000 = 10069000 - 12050000$$

$$4058000 \leftarrow 12 \text{ شهر}$$

$$1981000 \leftarrow x$$

$$[4058000 / (12 * 1981000)] = X$$

$$5,85805816 = X$$

فترة الاسترداد = 3 سنوات 5 أشهر و (0.85 × 30 يوم)

معنى ذلك أن فترة الاسترداد تقدر ب ثلاث سنوات و خمسة أشهر و خمسة وعشرون يوماً وهي فترة أقل من الزمن المستهدف من طرف البنك و لمقدر بخمس سنوات.

ثانياً: معيار معدل العائد المحاسبي

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = (\text{متوسط الربح الصافي السنوي} / \text{متوسط قيمة الاستثمار السنوي}) \times 100$$

$$\frac{19313000}{5} = \text{متوسط الربح الصافي السنوي}$$

$$3862600 = \text{متوسط الربح الصافي السنوي}$$

$$\frac{12050000}{2} = \text{متوسط التكاليف الاستثمارية}$$

$$6025000 = \text{متوسط التكاليف الاستثمارية}$$

وبالتالي:

$$100 \times \frac{3862600}{6025000} = \text{معدل العائد المحاسبي}$$

$$\%32.05 = \text{معدل العائد المحاسبي}$$

بما أن المشروع سيحقق معدل مردودية محاسبي يفوق المعدل المحدد من طرف مسيري البنك فإنه يتم قبول المشروع من طرف البنك.

ثالثاً: معيار صافي القيمة الحالية

نظراً لعدم ثبات التدفقات النقدية كما ذكرنا سابقاً فإن:

$$VA = \frac{F_1}{(1+K)} + \frac{F_2}{(1+K)^2} + \dots + \frac{F_n}{(1+K)^n}$$

$$VA = \frac{2997000}{(1+0.0405)^1} + \frac{3013000}{(1+0.0405)^2} + \frac{4058000}{(1+0.0405)^3} + \frac{6553000}{(1+0.0405)^4} + \frac{13217000}{(1+0.0405)^5}$$

$$VA = 25693813.11DA$$

ومنه:

$$VAN = VA - F_0$$

$$VAN = 25693813.11 - 12050000$$

$$VAN = 13643813.11DA$$

بما أن صافي القيمة الحالية موجب مما يدل على أن المشروع سيحقق عوائد وبالتالي فإن البنك سيقبل المشروع.

رابعاً: معيار مؤشر الربحية

$$IP = \frac{VAN}{I_0} + 1$$

$$IP = \frac{13643813.11}{12050000} + 1$$

$$IP = 1.132 + 1$$

$$IP = 2.132$$

بما أن قيمة مؤشر الربحية أكبر من الواحد مما يدل على أن المشروع ذو ربحية اقتصادية وبالتالي سيقبل البنك هذا المشروع.

خامساً: معيار معدل العائد الداخلي

$$\text{معدل العائد الداخلي} = \text{سعر الخصم الأدنى} + \frac{\text{الفرق بين سعر الخصم الأعلى والأدنى (صافي القيمة عند سعر الخصم)}}{\text{(صافي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأدنى + صافي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأعلى)}}$$

عندما تم حساب القيمة الحالية الصافية بمعدل استحداث 4.05 بالمئة وجدنا أنها موجبة وتساوي 13643813.11 دج وعليه يجب البحث على معدل استحداث تكون عنده القيمة الحالية الصافية سالبة.

وعند افتراض أن معدل الاستحداث يساوي 30 بالمئة نجد أن القيمة الحالية الصافية سالبة وتساوي 248311.6214 دج. وعليه يمكن حساب معدل العائد الداخلي كمايلي:

$$\text{معدل العائد الداخلي} = \frac{13643813.11 \times 25.95\%}{13643813.11 + 248311.6214} + 4.05\% = 29.53\%$$

$$TRI = 29.53\%$$

بما أن معدل العائد الداخلي الذي تحصل البنك عليه أكبر من معدل الخصم السائد في السوق فإن البنك سيقبل المشروع.

يتضح من خلال حساب فترة الاسترداد أن البنك سيسترد أمواله قبل الفترة المتفق عليه أي سيسترداها خلال ثلاثة سنوات وثلاثة أشهر وثمانية عشر يوم وهذا ما يعكس ربحية المشروع ولكن هذه الطريقة لا يمكن للبنك الاعتماد عليها وحدها في عملية التقييم لعدم كونها دقيقة في بعض الأحيان خاصة عندما تتعدد المشروعات وتكون متساوية في فترة استردادها.

أما بالنسبة للقيمة الحالية الصافية فهي موجبة وبالتالي تعكس لنا مردودية المشروع بحيث يتضح لنا من خلالها أن للمشروع سيحقق مردودية معتبرة وبالتالي سيقوم البنك بتمويله وهذا ما أكدته معيار مؤشر الربحية بحيث تجاوز الواحد وقدر ب 2.132 أي أن كل وحدة نقدية من المشروع تدر عائدا قدره 1.132.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

مناقشة نتائج الجدول رقم (3) و (4) الموضح للتحليل الميزانية المالية لمؤسسة راجس لسنتي 2010 و 2011

يهدف البنك الوطني الجزائري إلى تحقيق أكبر ربح ممكن ولذلك قبل تمويل أي مشروع استثماري يلجأ أولاً إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة المحتاجة للتمويل وقد أوضحت نتائج الجدولين رقم (3) و (4) الموضحين لتحليل ميزانية السنتين 2010 و 2011 بواسطة النسب المالية لغرض تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة راجس لنقل البضائع التي كانت جيدة من ناحية هذه النسب المالية غير أن هذه النسب تبقى غير كافية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لذلك نقترح على البنك أن يقوم بدراسة الوضعية المالية للمؤسسات المقترضة بناء على المعايير الحديثة في التشخيص المالي كالاتتماد على جداول تدفقات الخزينة و النسب المتعلقة بالمرودية المالية و الاقتصادية حتى تتعزز ثقة البنك لاسترداد أمواله.

نمناج الجدول رقم (6): رقم الأعمال المتوقع

عند دراسة معدل نمو رقم الأعمال الحقيقي للمؤسسة من جدول حسابات النتائج في الملحق رقم (04) تبين أن بنسبة معدل نمو رقم أعمال المؤسسة كان حوالي 6.58 بالمئة (معدل نمو رقم الأعمال = $\frac{6403500-6825000}{6403500} \times 100$) بينما معدل نمو رقم الأعمال التقديري المقترح من طرف البنك قدر ب 40 بالمئة إلى 60 بالمئة وهذا رقم الأعمال التقديري لا يمثل رقم أعمال المشروع قيد الدراسة الذي تجاهله البنك بالرغم من أنه مهم في عملية التقييم بل رقم أعمال المؤسسة المقدر تحقيقه خلال خمس سنوات وبالتالي عملية تقييم المشروع لا تكون حقيقية ودقيقة.

مناقشة نتائج الجدول رقم (10): جدول حسابات النتائج

من خلال نتائج الجدول رقم (06) السابق تبيننا لنا أن البنك قد تجاهل رقم الأعمال التقديري المقدر تحقيقه خلال خمس سنوات قيد الدراسة للمشروع وبالتالي من خلال جدول حسابات النتائج التقديري يبين أيضا تجاهل البنك تكاليف الاستغلال للمشروع، حتى حساب مخصصات الاهتلاك لا يعكس الاهتلاكات المتعلقة بالمشروع حيث قدرت ب 2410000 وقد تم حساب الاهتلاكات بالطريقة التالية:

بما أن قيمة الاهتلاك ثابتة وتكلفة المشروع تقدر ب 12050000 دج والعمر الانتاجي 5 سنوات فإن:

$$\text{قسط الاهتلاك} = \frac{12050000}{5}$$

$$\text{قسط الاهتلاك} = 2410000 \text{ دج}$$

بما أن النتيجة المحققة لا تعكس نشاط المؤسسة وكذلك لا تعكس المشروع قيد الدراسة لأنه تم حساب رقم الأعمال وتكاليف الاستغلال بناء على معطيات نشاط المؤسسة وبالتالي فإن التدفقات النقدية الداخلة من خلال المشروع لا تعكس بصورة حقيقية التدفقات المتوقعة من هذا المشروع.

مناقشة نتائج دراسة مردودية المشروع:

أولاً: فترة الاسترداد

تعتبر الطريقة الثلاثية التي اعتمدها البنك في حساب فترة الاسترداد غير صحيحة و بما أن حساب فترة الاسترداد يعتمد على التدفقات النقدية وكون التدفقات المعتمد عليها في عملية التقييم غير حقيقية لتجاهل البنك رقم أعمال المشروع وتكاليف الاستغلال في حساب النتيجة فهي لا تعتبر حقيقية ولا تعكس المشروع.

فالطريقة الصحيحة لحساب فترة الاسترداد التي كان يجب على البنك أن يتبعها هي⁴:

$$\text{فترة الاسترداد} = \text{سنوات قبل استكمال الاستثمار} + \frac{(\text{الاستثمار البيدي} - \text{التدفق النقدي التراكم قبل سنة الاستكمال})}{\text{صافي التدفق في سنة الاستكمال}}$$

ثالثاً: معدل العائد المحاسبي

تعتبر الطريقة التي تتبعها البنك في حساب معدل العائد المحاسبي سليمة إلا أن النتيجة المتوصل إليها من خلال معيار معدل العائد المحاسبي لا تعتبر حقيقية كون هذا المعيار يعتمد في حسابه على متوسط الربح الصافي السنوي الذي يعتبر غير حقيقي كون النتيجة الصافية غير حقيقية لتجاهل البنك رقم أعمال المشروع وتكاليف الاستغلال.

ثالثاً: نتيجة صافي القيمة الح

القيمة الحالية المتوصل إليها من خلال الدراسة لا تعكس القيمة الحالية للمشروع وذلك لاعتماد معيار صافي القيمة الحالية في حسابه على التدفقات النقدية التي نعتد في تحديدها على النتيجة وهذه الأخيرة لا تعكس نتيجة المشروع لتجاهل البنك رقم أعمال المشروع وتكاليف الاستغلال في الدراسة كما يعتبر القانون المعتمد في حسابها ناقص لعدم اعتماد البنك على قيمة التنازل على الاستثمار.

رابعاً: نتيجة مؤشر الربحية

الطريقة المتبعة من طرف البنك في حساب مؤشر الربحية صحيحة ولكن بما أن القيمة الحالية المتوصل إليها من خلال الدراسة لا تعكس القيمة الحالية للمشروع فإن نتيجة مؤشر الربحية لا تعكس ربحية المشروع.

خامساً: نتيجة معدل العائد الداخلي

الطريقة التي اعتمدها البنك في حساب معدل العائد الداخلي سليمة وصحيحة إلا أن النتيجة المتوصل إليها من خلال معيار معدل العائد الداخلي غير صحيحة لاعتماد هذا المعيار في حسابه على القيمة الحالية التي لا تعكس القيمة الحالية للمشروع.

⁴ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2011، ص: 345.

خلاصة الفصل:

من خلال تناولنا لدراسة الجدوى المالية للمشروعات الاقتصادية في الدراسة الميدانية التي أجريناها على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة التي اعتمد البنك فيها على مختلف المعايير التي تساعد على أخذ القرار النهائي، وتمثل هذه المعايير في معايير تعتمد على السيولة وأخرى تعتمد على المردودية وهي:

ت- القيمة الحالية الصافية: حيث أن المشروع الذي تكون مردوديته كبيرة تكون قيمته الحالية الصافية موجبة أي سوف يأتي بعوائد معتبرة أكبر من تكلفته.

ث- مؤشر المردودية له علاقة بالقيمة الحالية الصافية، ويقوم باختيار المشروع الذي له مردودية أكبر.

ج- معدل العائد الداخلي: حيث أنه إذا كان هذا الأخير أكبر من تكلفة رأس المال فإن المشروع يتميز بعوائد كبيرة من تكلفة التمويل، وبهذا يكون المشروع مقبولا.

ح- مؤشر الربحية: بحيث يقيس هذا المعيار الميزة النسبية للمشروع، أي يقيس ربحية كل وحدة نقدية مستثمرة في المشروع، ويكون المشروع مقبولا إذا كان هذا المؤشر أكبر من الواحد.

غير حقيقية لكون البنك تجاهل في الدراسة التي قام بها رقم أعمال وتكاليف استغلال المشروع قيد الدراسة.

خاتمة

خاتمة

إن التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد حاليا أدى بازدياد أهمية النشاطات البنكية التي لم يعد مجالها محصور في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من المتعاملين ولكن أصبحت العملية يومية مستمرة تضم قطاعا واسعا من الأفراد و المؤسسات. في ظل التحولات الاقتصادية على النظام البنكي أصبح هذا الأخير يلعب دورا أساسيا في توفير الظروف الملائمة التي تسمح للاقتصاد بالتطور في ظل وضع يتميز بالاستقرار، وبالإضافة إلى ذلك يعمل على تدبير وسائل التمويل اللازمة. و في هذا الإطار حاولنا القيام بدراسة موضوعية بقدر الإمكان في بحث تحت عنوان "معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية"، وقد تركزت هذه الدراسة في الإطار النظري على معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في البيئة الأكيدة، ومعايير التقييم في البيئة غير الأكيدة، والدراسات السابقة في الفصل الأول، أما في الفصل الثاني فقد كان الهدف من دراستنا إثبات أو نفي الفرضيات المذكورة مسبقا في المقدمة، وهذا من خلال عرض النتائج ومناقشتها بعد القيام بتحليل البيانات.

و من خلال معالجتنا لموضوع معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية خلصنا إلى النتائج التالية التي تمثل الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية:

- ✓ تعتبر دراسة الجدوى المالية النقطة الحاسمة والأخيرة في اتخاذ قرار استثماري للحكم على جدوى المشروع كونها تمكننا من الاختيار بين البدائل المتاحة من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وما إذا كان صافي التدفقات النقدية بالموجب أو السالب عبر العمر الافتراضي للمشروع.
- ✓ إن المعايير المستخدمة في حالات التأكد أسهل من المعايير المستخدمة في حالات عدم التأكد سواء في الفهم أو التطبيق.
- ✓ تحظى دراسة الجدوى المالية أو عملية تقييم المشاريع الاستثمارية بالاهتمام المتزايد إذ أن المؤسسات الحكومية تشترط إرفاق دراسة الجدوى لكل مشروع جديد لأجازة تأسيسه، كذلك يهتم المستثمرون بنتائج هذه الدراسات.

اختيار الفرضيات:

- ✓ بالنسبة للفرضية الأولى التي تقول أن دراسة الجدوى المالية للمشروع تساعد على معرفة الإيرادات والتكاليف المتوقعة من المشروع الاستثماري وبالتالي فهي تساعد على عملية المفاضلة بين عدة بدائل استثمارية. ، هذا الافتراض صحيح من الناحية النظرية، ومن الناحية العملية فلمعرفة مدى ربحية المشروع الاستثماري من طرف البنك لا بد أن يقوم هذا الأخير بدراسة الجدوى المالية للمشروع الاستثماري بالرغم من تركيزه على تقييم المؤسسة وهذا ما اتضح لنا من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في البنك الوطني الجزائري ، وذلك من خلال معيار مؤشر الربحية، ومعيار معدل العائد الداخلي ومعيار صافي القيمة الحالية.
- ✓ و بالنسبة للفرضية الثانية التي تقول بأن صواب القرار الاستثماري يتوقف على مدى اعتماده على معايير التقييم التقليدية والحديثة وذلك لما لها من أهمية فهي تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري. فقد تم التوصل لصحة هذا الافتراض من الناحية النظرية، ولكن من الناحية العملية تبين لنا أن البنك أدرج في عملية تقييم المشروع تقييم المؤسسة من خلال جدول حسابات النتائج التقديري لسنوات الدراسة المقترحة بحيث قام بتضخيم رقم الأعمال وتقليل تكاليف الاستغلال بالرغم من زيادة وتطور نشاط المؤسسة مقارنة برقم أعمال السنوات الماضية التي كان

خاتمة

فيها معدل نمو رقم الأعمال يقدر ب 6.5 بالمئة وتكاليف الاستغلال التي فاقت تكاليف استغلال المؤسسة في المشروع الجديد وعملية التقييم تعتمد على معرفة التدفقات الحقيقية الناتجة من المشروع وهو ما لم يتوفر لدينا لإثبات صحة هذا الافتراض و قد حاولنا الحصول على معلومات دقيقة من البنك و معرفة السبب الذي أدى بالبنك بتطبيق هذا السياسة ولكننا لم نتمكن من ذلك خلال الدراسة الميدانية المطبقة على المشروع الاستثماري في البنك الوطني الجزائري ولكن هذا لا يعني أن الافتراض غير صحيح بحيث بأن تمويل البنك للمشروع يتوقف على مدى تقييمه لهذا المشروع من خلال معايير التقييم التي توضح مدى نجاح المشروع أو عدم نجاحه.

مما سبق يمكن التوصل إلى جملة من التوصيات التي قد تعتبر كمنهج لعملية تقييم المشروعات، و ذلك بغية دراسة كافة الجوانب المحيطة بالمشروعات.

هذه التوصيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ على البنك أن يركز على تقييم المشاريع التي يمولها بدلا من التركيز على تقييم المؤسسة.
- ✓ ضرورة الاعتماد على معايير المفاضلة بين البدائل الاستثمارية في البيئة غير الأكيدة كشجرة القرار، ومعيار تحليل الحساسية في البنوك التجارية.
- ✓ ضرورة توفير قوانين و تشريعات محفزة للاستثمار في الدول، لا القوانين المعرقله لها مع توفير المرونة في مصادر التمويل.
- الدراسات إلى وكالة ترقية الاستثمار التي تصدر قرارها إما بقيام المشروع أو برفضه.
- ✓ ضرورة توفير المعطيات و البيانات اللازمة للمستثمرين تساعدهم على إعداد دراسة الجدوى للمشروعات المقترحة.
- ✓ ضرورة تكوين إطارات و موظفي بنوك مؤهلين وذلك من خلال إجراء تربصات في الخارج و هذا للإطلاع على آخر التقنيات البنكية.



قائمة
المراجع

I. الكتب:

- 1- يحي عبد الغني أبو الفتوح، أسس وإجراءات دراسة جدوى المشروعات، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003.
- 2- كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 3- محمد دياب، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.
- 4- سعد زكي نصار، التقييم المالي والاقتصادي للمشروعات، المكتبة الأكاديمية للنشر، مصر، 1995.
- 5- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2011.
- 6- عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.
- 7- طلال كيداوي، إدارة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 8- سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
- 9- شقيري نوري موسى، أسامة عزي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.

II. الأطروحات والرسائل:

- 1- سمعة العربي بو عمران، القروض البنكية كأداة لتمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
- 2- حكيم بن حسان، دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
- 3- الأمين محمد ولد محمد، دراسة الجدوى التجارية للمشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007.
- 4- عبد الرؤوف مزار، دور دراسات الجدوى الاقتصادية في تحقيق كفاءة المشروعات الصناعية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

III. المقالات:

- 1- بريش السعيد، بشكر إلهام، بن علي سمية، نماذج تقييم البدائل الاستثمارية بين النظرية والتطبيق، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة، جامعة المسيلة، 14، 15 أبريل 2009.

قائمة المراجع

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. الكتب:

- 1- Bertrand, H. Abtey et Philippe Robin. Comment évaluer la rentabilité des investissements Ed, entreprise et banque, 1989.

الملاحق

الملحق رقم (01): الميزانية المالية لمؤسسة راجس لسنة 2010.

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

0 0 0 9 3 0 0 1 9 0 0 6 3 5 3

6 0 4 S

Désignation de l'entreprise : ~~XXXXXXXXXX~~

Activité : TRANSPORT MARCHANDIS

Adresse : CITE BENI THOUR OUARGLA

Exercice Clos Le : 31/12/2010

BILAN (ACTIF)

Site G. n° 1 (2010)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations incorporelles	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations corporelles				
Terrains	0.00	0.00	0.00	0.00
Batiments	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres immobilisations corporelles	9 730 000.00	2 108 333.33	7 641 666.67	8 216 666.67
Immobilisation en concession	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations en cours	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres participations et créances rattachées	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres titres immobilisés	0.00	0.00	0.00	0.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	0.00	0.00	0.00	0.00
Impôts différés actif	0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT	9 730 000.00	2 108 333.33	7 641 666.67	8 216 666.67
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	526 811.30	0.00	526 811.30	0.00
Créances et emplois assimilés				
Clients	525 000.00	0.00	525 000.00	0.00
Autres débiteurs	0.00	0.00	0.00	0.00
Impôts et assimilés	572 257.26	0.00	572 257.26	0.00
Autres créances et emplois assimilés	0.00	0.00	0.00	0.00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	0.00	0.00	0.00	0.00
Trésorerie	2 192 087.25	0.00	2 192 087.25	208 180.65
TOTAL ACTIF COURANT	3 816 155.81	0.00	3 816 155.81	208 180.65
TOTAL GENERAL ACTIF	13 546 155.81	2 108 333.33	11 457 822.48	8 424 847.32

(A)

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

0 0 0 9 3 0 0 1 9 0 0 6 3 5 3

6 0 4 5 0

Désignation de l'entreprise : SARL RAJASE

Activité : TRANSPORT MARCHANDIS

Adresse : CITE BENI THOUR OUARGLA

Exercice Clos Le : 31/12/2010

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	100 000.00	100 000.00
Capital non appelé	0.00	0.00
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	0.00	0.00
Ecart de réévaluation	0.00	0.00
Ecart d'équivalence (1)	0.00	0.00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	990 081.51	0.00
Autres capitaux propres - Report à nouveau	-853 352.68	-853 352.68
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	236 728.83	-753 352.68
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	0.00	0.00
Impôts (différés et provisionnés)	0.00	0.00
Autres dettes non courantes	0.00	0.00
Provisions et produits constatés d'avance	0.00	0.00
TOTAL II	0.00	0.00
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 954 199.05	64 200.00
Impôts	117 570.00	4 000.00
Autres dettes	9 149 324.60	9 110 000.00
Trésorerie Passif	0.00	0.00
TOTAL III	11 221 093.65	9 178 200.00
TOTAL PASSIF (I + II + III)	11 457 822.48	8 424 847.32

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

(2)

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

الملحق رقم (02): جدول حسابات النتائج لسنة 2010.

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE N.I.F 0 0 0 9 3 0 0 1 9 0 0 6 3 5 3 6 0 4 5 0

Désignation de l'entreprise : SARI RAJASE

Activité : TRANSPORT MARCHANDIS

Adresse : CITE BENI THOUR OUARGLA

Exercice du : 01/01/2010 au 31/12/2010

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N - 1		
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	
Ventes de marchandises	0.00	0.00	0.00	0.00	
Production vendue	Produits fabriqués	0.00	0.00	0.00	
	Préstations de services	0.00	6 403 500.00	0.00	0.00
	Vente de travaux	0.00	0.00	0.00	0.00
Produits annexes	0.00	0.00	0.00	0.00	
Rabais, remises, ristournes accordées	0.00	0.00	0.00	0.00	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes	0.00	6 403 500.00	0.00	0.00	
Production stockée ou déstockée	0.00	0.00	0.00	0.00	
Production immobilisée	0.00	0.00	0.00	0.00	
Subventions d'exploitation	0.00	0.00	0.00	0.00	
I - Production de l'exercice	0.00	6 403 500.00	0.00	0.00	
Achats de marchandises vendues	0.00	0.00	0.00	0.00	
Matières premières	280 000.00	0.00	0.00	0.00	
Autres approvisionnements	1 800.00	0.00	0.00	0.00	
Variations des stocks	0.00	0.00	0.00	0.00	
Achats d'études et de prestations de services	0.00	0.00	0.00	0.00	
Autres consommations	0.00	0.00	0.00	0.00	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats	0.00	0.00	0.00	0.00	
Services Extérieurs	Sous-traitance générale	0.00	0.00	49 000.00	0.00
	Locations	2 513 000.00	0.00	12 000.00	0.00
	Entretien, réparations et maintenance	152 800.00	0.00	7 200.00	0.00
	Primes d'assurances	177 334.03	0.00	0.00	0.00
	Personnel extérieur à l'entreprise	0.00	0.00	0.00	0.00
	Rémunérations d'intermédiaires et honoraires	0.00	0.00	0.00	0.00
	Publicité	0.00	0.00	0.00	0.00
	Déplacements, missions et réceptions	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres Services	7 502.78	0.00	1 819.35	0.00	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs	0.00	0.00	0.00	0.00	
II - Consommations de l'exercice	3 132 436.81	0.00	70 019.35	0.00	
III - Valeur ajoutée d'exploitation (I - II)	0.00	3 271 063.19	70 019.35	0.00	
Charges de personnel	312 228.00	0.00	0.00	0.00	
Impôts et taxes et versement assimilés	143 753.68	0.00	500 000.00	0.00	
IV - Excédent brut d'exploitation	0.00	2 815 081.51	570 019.35	0.00	

(3)

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

INFORMATIONS AU CONTRIBUABLE

N.I.F

0 0 0 9 3 0 0 1 9 0 0 6 3 5 3

6 0 4 8 0

Dénomination de l'entreprise : SARL RAJASE

Activité : TRANSPORT MARCHANDIS

Adresse : CITE BENI THOUR OUARGLA

Autres produits opérationnels	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres charges opérationnels	0,00	0,00	0,00	0,00
Dotations aux amortissements	1 825 000,00	0,00	283 333,33	0,00
Provision	0,00	0,00	0,00	0,00
Pertes de valeur	0,00	0,00	0,00	0,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions	0,00	0,00	0,00	0,00
V - Résultat opérationnel	0,00	990 081,51	853 352,68	0,00
Produits financiers	0,00	-0,00	0,00	0,00
Charges financières	0,00	0,00	0,00	0,00
VI - Résultat financier	0,00	0,00	0,00	0,00
VII - Résultat ordinaire (V + VI)	0,00	990 081,51	853 352,68	0,00
Eléments extraordinaires (produits) (*)	0,00	0,00	0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (*)	0,00	0,00	0,00	0,00
VIII - Résultat extraordinaire	0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts exigibles sur résultats	0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés (variations) sur résultats	0,00	0,00	0,00	0,00
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	0,00	990 081,51	853 352,68	0,00

(*) A détailler sur état annexe à joindre.

(4)

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

IMPRIMERIE DESTINEE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

0 0 0 9 3 0 0 1 9 0 0 6 3 5 3

6 0 4 5 0

Désignation de l'entreprise : SARL RAJASE

Activité : TRANSPORT MARCHANDIS

Adresse : CITE BENI THOUR OUARGLA

Exercice Clos Le : 31/12/2011

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	100 000.00	100 000.00
Capital non appelé	0.00	0.00
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	59 048.86	0.00
Ecart de réévaluation	0.00	0.00
Ecart d'équivalence (1)	0.00	0.00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	521 298.75	990 081.51
Autres capitaux propres - Report à nouveau	77 679.97	-853 352.68
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	758 027.58	236 728.83
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	0.00	0.00
Impôts (différés et provisionnés)	0.00	0.00
Autres dettes non courantes	0.00	0.00
Provisions et produits constatés d'avance	0.00	0.00
TOTAL II	0.00	0.00
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	3 938 780.98	1 954 199.05
Impôts	36 400.00	117 570.00
Autres dettes	9 138 830.58	9 149 324.60
Trésorerie Passif	0.00	0.00
TOTAL III	13 114 011.56	11 221 093.65
TOTAL PASSIF (I+II+III)	13 872 039.14	11 457 822.48

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

الملحق رقم (04): جدول حسابات النتائج لسنة 2011.

FORMULAIRE DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F. 0000930019006353 60450

Designation de l'entreprise : SARL RAJASE

Activité : TRANSPORT MARCHANDIS

Adresse : CITE BENI THOUR OUJARGLA

Exercice du : 01/01/2011 - au 31/12/2011

COMPTES DE RESULTAT

Rubriques	N		N-1		
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	
Ventes de marchandises	0.00	0.00	0.00	0.00	
Production vendue	Produits fabriqués	0.00	0.00	0.00	
	Préstations de services	0.00	6 825 000.00	0.00	6 403 500.00
	Vente de travaux	0.00	0.00	0.00	0.00
Produits annexes	0.00	0.00	0.00	0.00	
Rabais, remises, ristournes accordées	0.00	0.00	0.00	0.00	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes	0.00	6 825 000.00	0.00	6 403 500.00	
Production stockée ou déstockée	0.00	0.00	0.00	0.00	
Production immobilisée	0.00	0.00	0.00	0.00	
Subventions d'exploitation	0.00	0.00	0.00	0.00	
I - Production de l'exercice	0.00	6 825 000.00	0.00	6 403 500.00	
Achats de marchandises vendues	0.00	0.00	0.00	0.00	
Matières premières	1 996 030.34	0.00	280 000.00	0.00	
Autres approvisionnements	0.00	0.00	1 800.00	0.00	
Variations des stocks	0.00	0.00	0.00	0.00	
Achats d'études et de prestations de services	0.00	0.00	0.00	0.00	
Autres consommations	0.00	0.00	0.00	0.00	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats	0.00	0.00	0.00	0.00	
Services Extérieurs	Sous-traitance générale	0.00	0.00	0.00	
	Locations	1 745 024.80	0.00	2 513 000.00	
	Entretien, réparations et maintenance	238 499.10	0.00	152 800.00	
	Primes d'assurances	42 832.69	0.00	177 334.03	
	Personnel extérieur à l'entreprise	0.00	0.00	0.00	
	Rémunérations d'intermédiaires et honoraires	0.00	0.00	0.00	
	Publicités	0.00	0.00	0.00	
	Déplacements, missions et réceptions	0.00	0.00	0.00	
Autres Services	3 861.00	0.00	7 502.78		
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs	0.00	0.00	0.00		
II - Consommations de l'exercice	4 026 247.93	0.00	3 132 436.81		
III - Valeur ajoutée d'exploitation (I - II)	0.00	2 798 752.07	0.00		
Charges de personnel	285 862.50	0.00	312 228.00		
Impôts et taxes et versement assimilés	18 051.52	0.00	143 733.68		
IV - Excédent brut d'exploitation	0.00	2 494 838.05	0.00		

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

0 0 0 9 3 0 0 1 9 0 0 6 3 5 3

6 0 4 5 0

Désignation de l'entreprise : SARL RAJASE

Activité : TRANSPORT MARCHANDIS

Adresse : CITE BENI THOUR OUARGLA

Autres produits opérationnels	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres charges opérationnels	23 539.30	0.00	0.00	0.00
Dotations aux amortissements	1 950 000.00	0.00	1 825 000.00	0.00
Provision	0.00	0.00	0.00	0.00
Pertes de valeur	0.00	0.00	0.00	0.00
Reprise sur pertes de valeur et provisions	0.00	0.00	0.00	0.00
V - Résultat opérationnel	0.00	521 298.75	0.00	990 081.51
Produits financiers	0.00	0.00	0.00	0.00
Charges financières	0.00	0.00	0.00	0.00
VI - Résultat Financier	0.00	0.00	0.00	0.00
VII - Résultat Global (V + VI)	0.00	521 298.75	0.00	990 081.51
Impôts sur les bénéfices (calculés sur V)	0.00	0.00	0.00	0.00
Impôts sur les bénéfices (calculés sur VII)	0.00	0.00	0.00	0.00
VIII - Résultat Global	0.00	0.00	0.00	0.00
Impôts sur les bénéfices (calculés sur VIII)	0.00	0.00	0.00	0.00
IX - Résultat Global	0.00	521 298.75	0.00	990 081.51

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

الملحق رقم (05): الميزانية التقديرية لخمس سنوات.

BILANS PREVISIONNELLES SUR CINQ ANS					
ACTIFS					
A C T I F	2013	2014	2015	2016	2017
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-Goodwill (+) ou (-)	-	-	-	-	-
Immobilisations incorporelles	-	-	-	-	-
Immobilisations corporelles					
Terrains	-	-	-	-	-
Bâtiments	-	-	-	-	-
Autres immobilisations corporelles	16 291	13 033	9 775	6 518	3 258
Immobilisations en concession	-	-	-	-	-
Immobilisations en cours	-	-	-	-	-
Immobilisations Financières	-	-	-	-	-
Titres mis en équivalents	-	-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	-	-	-	-	-
Autres titres mobilisés	-	-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants	-	-	-	-	-
Impôts différés actif	-	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	16 291	13 033	9 775	6 518	3 258
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	450	420	480	780	1 450
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-	-
Clients	2 500	2 600	5 672	11 947	29 744
Autres débiteurs	-	-	-	-	-
Impôts et assimilés	-	-	-	-	-
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	-	-
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-	-
Placements et autres actifs financiers courants	-	-	-	-	-
Trésorerie	687	773	830	1 200	2 365
TOTAL ACTIF COURANT	3 637	3 793	6 982	13 927	33 559
TOTAL ACTIF	19 928	16 826	16 757	20 443	36 817
PASSIFS					
P A S S I F	2013	2014	2015	2016	2017
CAPITAUX PROPRES					
Capital émis(ou compte de l'exploitant)	100	100	100	100	100
Capital non appelé	-	-	-	-	-
Primes & réserves (Réserves consolidées ⁽¹⁾)	-	-	-	-	-
Ecart de réévaluation	-	-	-	-	-
Ecart d'équivalence ⁽¹⁾	-	-	-	-	-
Résultat net (Résultat net part du groupe ⁽¹⁾)	874	890	1 935	4 430	11 904
Autres capitaux propres - report à nouveau	874	1 764	3 699	8 129	20 033
Part de la société consolidante ⁽¹⁾	-	-	-	-	-
Part des minoritaires ⁽¹⁾	-	-	-	-	-
TOTAL I	1 848	2 754	5 734	12 659	32 037
PASSIFS NON-COURANTS:					
Emprunts et dettes financières	5 200	3 900	2 800	1 300	0
Impôts (différés et provisions)	980	340	540	420	390
Autres dettes non courantes	-	-	-	-	-
Provisions et produits comptabilisés d'avance	-	-	-	-	-
TOTAL II	6 180	4 240	3 340	1 720	390
PASSIFS COURANTS:					
Fournisseurs et comptes rattachés	9 450	7 137	4 918	2 803	803
Impôts	1 350	1 485	1 634	1 767	1 677
Autres dettes	1 100	1 210	1 331	1 464	1 611
Trésorerie Passif	-	-	-	-	-
TOTAL III	11 900	9 832	7 883	6 064	4 390
TOTAL PASSIF	19 928	16 826	16 757	20 443	36 817

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

الملحق رقم (06): جدول حسابات النتائج التقديري لخمس سنوات.

PREVISIONS FINANCIERES DU PROJET

EN KDA

	2013	2014	2015	2016	2017
- PRODUCTION VENDU					
- PRESTATIONS FOURNIES	10 005	14 007	20 310	31 481	50 369
- M . F CONSOMMEES	-6 572	-10 514	-15 772	-24 446	-36 669
- SERVICES	-8	-7	-6	-5	-4
<u>A / VALEUR AJOUTEE</u>	<u>3 426</u>	<u>3 485</u>	<u>4 533</u>	<u>7 030</u>	<u>13 696</u>
- FRAIS DE PERSONNEL	-429	-472	-474	-477	-479
- IMPOTS et TAXES					
- FRAIS FINANCIERS					
- FRAIS DIVERS					
<u>B / DOTATION AUX AMORTS et PROVS</u>	<u>-2 123</u>	<u>-2 123</u>	<u>-2 123</u>	<u>-2 123</u>	<u>-2 123</u>
<u>C / TOTAL DES CHARGES</u>	<u>-2 552</u>	<u>-2 595</u>	<u>-2 597</u>	<u>-2 600</u>	<u>-2 602</u>
<u>(A - C) RESULTATS D'EXPLOITATION</u>	<u>874</u>	<u>890</u>	<u>1 935</u>	<u>4 430</u>	<u>11 094</u>
IMPOTS SUR BENEFICES					
<u>D / RESULTATS NETS</u>	<u>874</u>	<u>890</u>	<u>1 935</u>	<u>4 430</u>	<u>11 094</u>
<u>(B + D) CASH - FLOW NETS</u>	<u>2 997</u>	<u>3 013</u>	<u>4 058</u>	<u>6 553</u>	<u>13 217</u>
<u>CASH - FLOW CUMULES</u>	<u>2 997</u>	<u>6 010</u>	<u>10 069</u>	<u>16 622</u>	<u>29 839</u>

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

الفهرس

الصفحة	العنوان
III	الإهداء
IV	شكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الملاحق
XII	قائمة الاختصارات والرموز
أ	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة
03	المطلب الأول: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في البيئة الأكيدة
03	الفرع الأول: معايير التقييم غير المخصصة
05	الفرع الثاني: معايير التقييم المخصصة
09	المطلب الثاني: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في البيئة غير الأكيدة
10	الفرع الأول: معايير تقييم الاستثمارات في بيئة عدم التأكد النسبي
11	الفرع الثاني: معايير تقييم الاستثمارات في بيئة عدم التأكد المطلق
12	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
12	المطلب الأول: تقديم موجز للدراسات السابقة
12	الفرع الأول: دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية
13	الفرع الثاني: نماذج تقييم البدائل الاستثمارية بين النظرية والتطبيق
13	المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف
15	خلاصة الفصل
16	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
17	تمهيد
18	المبحث الأول: منهجية الدراسة
18	المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA
18	الفرع الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري BNA
18	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي وأنواع القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري
19	المطلب الثاني: الطريقة والأدوات

19	الفرع الأول: الطريقة
20	الفرع الثاني: الأدوات
20	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
20	المطلب الأول: نتائج الدراسة
30	المطلب الثاني: مناقشة النتائج
32	خلاصة الفصل
34	خاتمة
37	قائمة المراجع
39	الملاحق
50	الفهرس